تاريخ وتطور المحاسبة الوطنية:

هناك ثلاث وجهات نظر لتحديد تاريخ المحاسبة الوطنية

- فمن وجهة نظر الجرد الاقتصادي الذي وضع خصيصا لاحتياجات الحرب نستطيع القول أنها تعود إلى عهد مصر القديمة.
- ومن وجهة نظر الامتداد للجرد الاقتصادي والأعمال الخاصة بالدخل القومي نجدها تعود إلى القرن السابع عشر.
- ومن وجهة نظر أنها نظام ملاحظة وتحليل اقتصادي كلي في إطار محاسبي يتميز بالدقة والتناسق نجدها تعود إلى فترة ما بين الحربين العالميتين.

فقد مر تكوين نظام المحاسبة الوطنية حتى وصل إلى الوضع الحالي الذي هو عليه على مشوار طويل من التفكير لمختلف المدارس والنظريات الاقتصادية، فقد نالت اهتمام **التجاريين** في القرن 17م على يد **وليام بيتي** و **Gregory King** و **فوبان** 1707م. أما **الفيزوقراطيين** فقد كان عملهم بمثابة شرح سير الاقتصاد، حيث يميل إلى العمل التحليلي أكثر منه عرضا كميا للوقائع الاقتصادية، واهم روادها **فرونسو كيني** الذي يعتبر أبو المحاسبة الوطنية من خلال جدوله الاقتصادي، **لافوازييه** 1791م. وبالنسبة **للبراليين** (كلاسيك ونيوكلاسيك) كانت جهودهم مركزة على الأعمال المتعلقة بالدخل القومي منذ القرن 19م، فانتقلوا نحو التحليل الجزئي بعد ذلك ينتقل إلى التحليل الكلي، فحسب نظرهم هذه المجمعات الكلية تحتاجها الدولة للتدخل الموجه للاقتصاد، التي أصبحت (المجمعات

الكلية) اقل أهمية نظرا للدور المحدود للدولة في الاقتصاد. بعد أزمة 1929م عرفت المحاسبة الوطنية تطورا كبيرا على يد **الكينزيين**، حيث أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد أمرا ضروريا، ومن اجل ذلك تحتاج إلى إعلام خاص للتدخل المخطط الذي يعتمد على سبيل المثال لا الحصر على مستوى الاستهلاك، الاستثمار والدخل الوطنية، وهكذا عاد الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي.[1]

وعليه، على أقل تقدير يعود الاهتمام الذي عبرت عنه الحكومات من أجل قابلية المقارنة بين المعطيات الإحصائية الاقتصادية إلى 1928. ففي هذه السنة، قامت الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر دولي حول الإحصاءات الاقتصادية، بغرض تشجيع إحداث مثل هذه الإحصاءات وتبني مناهج موحدة، لتوسيع نطاق الإحصاءات الرسمية من أجل تسهيل عملية تحديد تقديرات الدخل القومي بشكل منتظم. [2]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الحاجة ماسة إلى تدابير حسابية للدخل القومي، وذلك للتمكن من حساب مساهمة الدول الأعضاء (U.N) في نفقات المنظمات الدولية. حيث تم إحداث لجنة لإحصاءات الدخل القومي ضمن الأمم المتحدة. التي يعود أصل نظام المحاسبة الوطنية إلى تقريرها الذي تم نشره في 1947- 1950 الذي اعتمد على أبحاث "رتشارد ستون"، ليتمكن مكتب الإحصاءات للأمم المتحدة من إنشاء النظام الموحد للمحاسبة

---

[1] قادة قاسم، المحاسبة الوطنية- نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية،ديوان المطبوعات الجامعية- بن عكنون، الجزائر، 1994.

[2] تقرير مرحلي بشأن حالة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 1993 في شمال أفريقيا ، الاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الأمم المتحدة، طنجة، المغرب 18-19 أبريل 2004.

الوطنية الذي نشر سنة 1950(S.C.N50). وقد جرت مراجعة هذا النظام سنة 1970م (S.C.N70).

كان تطبيق هذا النظام مقتصرا على الدول التي تنتهج النظام الرأسمالي فقط.

ومن جهة أخرى، كان لزاما الحث عن نظام محاسبي تتبعه الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، وتحقق هذا المطلب بإحداث نظام المحاسبة للناتج المادي (S.C.P.M) سنة 1965م.

ومنذ ذلك الحين، عم نظامان في نفس الوقت، نظام المحاسبة الوطنية 70 ونظام المحاسبة للنتاج المادي، اللذان يعتبران بمثابة مركزين مرجعيين لتحديد معايير قابلة للتطبيق على الإحصاءات المقترنة.

بين سنتي 1986 و1989، اجتمعت عدة مجموعات خبراء من أجل دراسة عدد من المسائل تدور حول ثمانية محاور:

1. بنية نظام المحاسبة الوطنية 70.
2. مقارنات الأسعار والحجم.
3. العمليات مع الخارج.
4. قطاع الأسر.
5. قطاع الإدارات العمومية.
6. جدول المدخلات والمخرجات (entrée-sortie) .

7. السيولة المالية.

8. التوفيق بين نظام المحاسبة الوطنية ونظام المحاسبة للنتاج المادي.

ثم ظهرت صيغة 1993 لنظام المحاسبة الوطنية إثر سلسلة من التشاورات بين جميع الأطراف المعنية بأشغال المحاسبة الوطنية ، المنتجين والمستعملين، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تعمل أي منها إما بنظام التخطيط الاقتصادي أو نظام مبني على قانون السوق.